المقدمة

تقرير الرقابة السنويّ 71 ج لسنة 2020 وحسابات السنة الماليّة 2019 هو القسم الثالث من تقرير الرقابة السنويّ الموضوع على طاولة الكنيست بموجب قانون مراقب الدولة، 1958-1958 [النسخة المدمجة] (لاحقًا - قانون مراقب الدولة). تتناول فصول التقرير الرقابة على الوزارات، مؤسّسات الدولة، الحكم المحلّيّ، الشركات الحكوميّة والمنظّمات العامّة.

ووفقًا لرؤية مراقب الدولة ومندوب شكاوى الجمهور(لاحقًا- ديوان مراقب الدولة)، تتناول فصول التقرير المجالات الأساسيّة للهيئات الخاضعة للرقابة، مع التركيز على قضايا اجتماعيّة ورؤية الخدمة للمواطن، وكذلك على المخاطر الجوهريّة التي تؤثّر على نشاطات الهيئات الخاضعة للرقابة، وعلى المواضيع المتعلّقة بالإدارة السليمة وسلامة المعايير. تطرح فصول التقرير على جدول الأعمال العامّ استنتاجات هامّة من الرقابة المتعلّقة بجميع مجالات الحياة. بطبيعة الحال، لا تستعرض هذه المقدّمة سوى بعض فصول التقرير، على النحو المفصل أدناه:

وفقًا للمادّة 19 من قانون مراقب الدولة، تمت مراجعة **التقارير الماليّة لدولة إسرائيل اعتبارًا من 31.12.2019- التزامات طويلة الأجل للدولة**. تُعرض التقارير الماليّة على أساس التقارير التراكميّة، بما في ذلك الالتزامات طويلة الأجل للدولة والتأكيد على بعض المخاطر الماليّة. لدولة إسرائيل التزامات طويلة الأجل بأحجام كبيرة جدًّا تصل إلى 2,920 مليار شيكل؛ الالتزامات الرئيسية هي التزامات مؤسّسة التأمين الوطنيّ (887 مليار شيكل)، الذي يتم توحيد بياناته الماليّة في التقارير الماليّة للدولة، والالتزام بسبب مخصّصات تقاعد الميزانية لموظفي خدمة الدولة (794 مليار شيكل). بيّنت الرقابة أنّ استخدام الحسابات الاكتواريّة في دراسة التزامات الدولة الطويلة الأجل لا يتمّ على النحو الأمثل، وأنّه لا يوجد خبير اكتواريّ حكوميّ يقدّم المشورة للدولة في الجوانب الاكتواريّة قبل اتّخاذ القرارات ذات الآثار الطويلة الأجل على الميزانيّة. يجب على الدولة استخدام الأدوات الاكتواريّة المهنيّة والحاليّة ومراعاة التوحيد في الطريقة التي يتم بها حساب هذه الالتزامات من قبل الهيئات المختلفة. يفضّل أن يقوم المحاسب العام في وزارة المالية بتعزيز تطبيق المعايير الاكتواريّة المتقدّمة، مع إجراء الرقابة المهنية من جانب خبير في مجال النشاط الاكتواري. كما ننصح بأن يقوم المحاسب العامّ، بالتعاون مع وزير المالية، بتقديم التقارير الماليّة إلى الحكومة والكنيست كل عام عند نشرها، بحيث يتم تقديم المعلومات الحيوية إلى صنّاع القرار بطريقة شاملة ومنظمة. قد تُسهم طريقة العمل هذه أيضًا في تعزيز مساءلة الحكومة، (accountability) تحسين استخدامها للموارد العامّة المتاحة لها، وإيجاد منبر للنقاش الحيويّ في موضوع الأصول والالتزامات (وخاصة الالتزامات الطويلة الأجل) ودراسة التحدّيات الاقتصاديّة للدولة في المدى القصير والمدى الطويل.

هناك أهمية كبرى للرقابة الشاملة على مواضيع ذات الآثار الواسعة التي تقع مسؤوليّتها على بعض الوزارات والهيئات العامّة والتي تتطلب التخطيط والدمج. أحد هذه المواضيع هو **معالجة الاحتكار والمركزية في فرع صناعة الأغذية**. مسألة تكلفة المعيشة في إسرائيل، بما في ذلك أسعار المواد الغذائيّة ، تمسّ بكلّ أسرة في إسرائيل. بلغ الإنفاق على الغذاء والمشروبات والتبغ في عام 2018 132 مليار شيكل جديد (حوالي 18.5٪ من مجمل النفقات). يتميز الاقتصاد في إسرائيل بالمركزية فوق القطاعية[1] المفرطة، مقارنة بأسواق أخرى. في السنوات 2015-2020، كانت حصة السوق لأكبر عشرة مورّدين في صناعة الأغذية وقطاع السلع الاستهلاكية

1 المركزية فوق القطاعية هي حالة لا يركز فيها سوى عدد قليل من الشركات العاملة في صناعة معينة على حصة كبيرة من السوق، وهي أحد أسباب قلّة المنافسة.

بمعدّل 54٪ تقريبًا، والمورّد صاحب حصة السوق الأكبر في سنة 2020 بلغت حصّته حوالي 12٪ من إجماليّ سوق الموادّ الغذائيّة. التعامل مع غلاء المعيشة في صناعة الأغذية وفي مجال السلع الاستهلاكية يتطلب من حكومة إسرائيل العمل على الحدّ من تأثير الاحتكارات ومجموعات التركيز، وتعزيز المنافسة في الاقتصاد والحدّ من العوائق التي تحول دون استيراد المنتجات. على الرغم من أنّ الفجوة في أسعار المواد الغذائيّة بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي ودول منظمة OECD التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي قد تقلّصت قليلًا في السنوات الأخيرة، إلّا أنّ مؤشّر فجوات الأسعار من حيث القوة الشرائيّة لأسعار الموادّ الغذائية في إسرائيل لا يزال مرتفعًا، مقارنة بدول الاتحاد الأوروبي ومنظمة OECD في الميدان الاقتصاديّ، ولا تزال هناك معيقات تجعل من الصعب خفض أسعار الموادّ الغذائيّة وتعزيز المنافسة في هذا الفرع. على جميع الهيئات ذات الصلة أن تعمل من خلال الأدوات المتاحة لها لتحقيق الأهداف التي حددتها الحكومة في مسألة خفض تكلفة المعيشة في إسرائيل، بما في ذلك زيادة الوعي الاستهلاكيّ لدى الجمهور. من شأن زيادة هذا الوعي أن يسهم في تشجيع المقارنات بين الأسعار، ودراسة المعلومات الموجودة عن مختلف البدائل وتجمّعات للشراء بشكل مشترك.

كما أجريت رقابة شاملة أخرى في موضوع **إتاحة وصول الجمهور إلى قواعد البيانات الحكوميّة والعامة**. مبدأ إتاحة المعلومات للجمهور هو أحد مبادئ الإدارة المفتوحة، التي تنصّ على أن المعلومات التي تمتلكها الحكومة هي ملك للجمهور. تعكس نتائج الرقابة التنفيذ الجزئيّ للإجراءات المنصوص عليها في قرار الحكومة وفي توجيهات هيئة الحوسبة وتشير إلى مواجهة التحديات المختلفة التي ينطوي عليها الأمر: أجرى حوالي ثلث الوزارات مسحًا جزئيًّا لقواعد بياناتها أو لم تقم بتنفيذها على الإطلاق، وحوالي 28٪ منهم لم تعدّ خطّة عمل لقواعد البيانات الخاصّة بها. في إصلاح النواقص وتنفيذ التوصيات التي وردت بالتفصيل في هذا التقرير، من الضروريّ المساهمة في تحقيق الإمكانات الكامنة في إتاحة قواعد البيانات الحكوميّة. ولذلك، يجب على هيئة الحوسبة الحكوميّة اتّخاذ إجراء أوسع نطاقًا وأكثر التزامًا في سلسلة من الجوانب المتعلقة بالموضوع. مع ذلك، من دون تعاون الوزارات، الناتج عن الاعتراف بالقيمة الكامنة في إتاحة قواعد البيانات - لن يتم تعزيز هذا الموضوع بالطريقة الأمثل.

في إطار معالجة القضايا الاجتماعية، يولي ديوان مراقب الدولة اهتمامًا خاصًّا لدراسة القضايا المتعلقة بالمجموعات السكّانيّة الجديرة بالدعم، والتي يصعب عليها الدفاع عن حقوقها، وأحيانًا لا يوجد من يتحدّث باسمها؛ أحد هذه المواضيع هو **إعادة تأهيل السجناء في إسرائيل**. بيّنت الرقابة أنه في العقد الماضي ساد التصور بأنّ عقوبات السجن لا تحقّق الغرض منها فيما يتعلق بخفض نسبة الجنوح إلى الجريمة، وهذا التصوّر يقف في أساس الحاجة إلى زيادة العمل الحكومي في مجال إعادة تأهيل السجناء. في سنة2011، بلغت نسبة الجنوح إلى الجريمة 43.3٪ وفي سنة 2019 -39.3٪. تبيّن أنّ دمج السجناء في برامج الإصلاح المختلفة داخل مصلحة السجون، لا يحقّق الغرض المرجوّ منه. كما تبيّن أيضًا إلى أنّ حوالي 75٪ من السجناء المحكوم عليهم بالسجن لمدّة تصل إلى سنة لم يعالجوا بطريقة خاصّة وفقًا للمخالفات التي تم سجنهم بسببها، نظرًا لقصر الوقت الذي سجنوا فيه بعد الحكم عليهم؛ وأنّ نصف السجناء فقط تم دمجهم في العمل في إطار مصلحة السجون، على الرغم من أن العمل المستقر بعد الإفراج عنهم يعدّ نقطة انطلاق مهمة فيما يتعلق بدمج السجناء المفرج عنهم في المجتمع؛ وأنّ هناك نقص في منظومات المعلومات التابعة لمصلحة السجون تفتقر إلى المعلومات ذات الصلة لرعاية السجناء-ممّا قد يضرّ باتّخاذ القرارات وفي أعقاب ذلك بقدرة مصلحة السجون على منح السجناء الغطاء التأهيليّ قُبيل إطلاق سراحهم. فيما يتعلّق بالسجناء الذين قضوا مدّة الحكم الصادر بحقّهم، فإنّ سلطة إعادة تأهيل السجناء ومصلحة السجون لا تنفّذان برامج إعادة تأهيل مشتركة على الإطلاق، والسجناء المعتزم الإفراج عنهم غير مطالبين بالمشاركة في ورشات تحضيرية من قبل هيئة إعادة تأهيل السجناء للإفراج عنهم؛ لأنّ الهيئة لا تعالج سوى حوالي ثلث السجناء الجنائيّين من إسرائيل الذين يطلق سراحهم من السجون كلّ سنة؛ لأنّ هيئة إعادة تأهيل السجناء لا تشارك في التصديق على برامج إعادة تأهيل خاصّة؛ وأنّه لا يوجد طرف حكوميّ يجمع البيانات المتعلقة بمعدل جنوح السجناء الذين شاركوا في برامج إعادة التأهيل الخاصّة. في السنوات 2016-2020، تم إطلاق سراح 20,802 سجين (وهم تقريبًا 64٪ من مجمل سكّان

إسرائيل الذين أُفرج عنهم في تلك السنوات). هؤلاء السجناء غير ملزمين بالمشاركة في البرامج العلاجيّة التأهيليّة بعد الإفراج عنهم، على الرغم من أنّهم قد يشكّلون خطرًا على الجمهور. في السنوات الأخيرة ازداد عدد السجناء المفرج عنهم من السجون، وهذا يزيد من الالتزام المفروض على هيئات التأهيل بمرافقة السجناء ورعايتهم بشكل مستمر منذ حبسهم وحتى بعد إطلاق سراحهم، بما في ذلك العمل على دمجهم في المجتمع وفي سوق العمل بعد إطلاق سراحهم. ولذلك من المناسب أن تقوم مصلحة السجون وسلطة تأهيل السجناء، بالتعاون مع وزارة العدل، بدراسة بلورة مخطّط يشجّع ويحفّز معظم السجناء على المشاركة في إجراءات العلاج أو المرافقة أو إعادة التأهيل أو الإشراف، وخاصة السجناء الذين قد يكون مستوى الخطر الذي يشكله سلوكهم على ضحايا الجريمة أو الجمهور العام مرتفعًا.

وفي إطار الرقابة التي تناولت موكّلي الدولة في المحاكم، فُحص موضوع **المرافقة القانونيّة لتحقيقات الشرطة والموافقة على تقنيّات عمليّات التحقيق**. قاعدة أساسية في العملية الجنائية مراعاة الفصل بين هيئة التحقيق وهيئة النيابة والحفاظ على استقلال الرأي القانوني لهيئة النيابة. كاستثناء لقاعدة الفصل، في بعض الحالات يتم إرفاق محام مصاحب للتحقيقات، وتتمثل مهمته في توجيه المحققين وتقديم المشورة لهم بشأن القضايا القانونية، ولكن ليس لتنفيذ إجراءات التحقيق بنفسه. إن مرافقة التحقيق الذي يجريه محام حتى قبل انتهائه، أمر محفوف بخطر عدم وضوح الحدود بين دور المحامي ودور المحقق، ولضمان الرقابة، فإن تعريف الحدود ضروري. بيّنت الرقابة أن سلطة تشغيل طريقة مرافقة التحقيق لم تُحدّد في تشريع رئيسي، وأن توجيهًا رسميًّا تمّت بلورته تحوّل إلى نظام داخليّ، ومع ذلك، لم يتم تنفيذ هذا النظام في جميع وحدات مكتب المدعي العام وادّعاء الشرطة. كما تبيّن أيضًا أنّه لا يوجد بين المحامين المرافقين ووحدات التحقيق التزام صارم بتوثيق المرافقة في منظومات الحوسبة. أما بالنسبة للموافقة على عمليات التحقيق، فلا توجد هيكلة لرأي محامين يصدّقون على عمليات التحقيق. بالإضافة إلى ذلك، تبين أن مكتب المدعي العام لا يجري استخلاص عبر بشكل رسميّ في الملفّات التي طلب منه فيها القيام بذلك وليس في ملفّات أخرى، من أجل تجنب تكرار انتهاك حقوق الشهود والمشتبه فيهم. تتطلب حماية الحق في الإجراءات القانونية النزيهة وحقوق الإنسان بالنسبة للمشتبه فيهم والشهود مزيدًا من الاهتمام في الحالات التي يوجد فيها انحراف عن مبدأ الفصل بين السلطات. ننصح بأن تفحص وزارة العدل والمستشار القضائيّ للحكومة ما هو الإطار المعياري المطلوب من أجل ترسيخ سلطة القانون بالتعاون مع وحدة التحقيق أثناء التحقيق وهيكلة رأي من المحامين الذين لديهم تماس في عملهم مع وحدة التحقيق. كما نوصي أيضًا بأن تلتزم النيابة العامّة بالتوثيق المناسب وأن تشجع استخلاص العبر كجزء لا يتجزأ من العمل الجاري المتعلق بالقضايا.

في مجال حماية البيئة، فيما يتعلق بجودة حياة جميع سكان البلاد، تم فحص موضوع **التعامل مع نفايات البناء** المتكوّنة من بقايا المواد المستخدمة في البناء الجديد، وتجديد المباني القائمة وتطوير البنية التحتية، أو بسبب هدم المباني والبنية التحتية. وفقًا لتقديرات وزارة حماية البيئة، حوالي ثلث نفايات البناء لا يعالج بموجب القانون، ويتم التخلص منها في المناطق المفتوحة. تبيّن نتائج الرقابة أنّه لم يبلور بعد حلّ أمثل لظاهرة إلقاء نفايات البناء في المناطق المفتوحة: في عام 2011، قدرت الوزارة أنّه بحلول ذلك الوقت تم إلقاء أكثر من 100 مليون طن من نفايات البناء في المناطق المفتوحة، وتكلفة معالجتها للاقتصاد أكثر من 5 مليارات شيكل. ومنذ ذلك الحين، ألقيت في المناطق المفتوحة 2-3 ملايين طنّ من نفايات البناء. بيّنت الرقابة أنه لم يتم تنفيذ أي خطوات رئيسية يمكن أن تسهم في تعزيز إعادة تدوير نفايات البناء وتحويلها من مصدر إزعاج إلى مورد اقتصادي من شأنه أن يوفّر للاقتصاد مئات ملايين الشواكل سنويًّا. على الرغم من أنه في السنوات الأخيرة كانت هناك زيادة في نسبة نفايات البناء المعاد تدويرها في إسرائيل، إلّا إنّ هذه النسبة (حوالي 55٪) أقل بكثير من النسبة في دول الاتّحاد الأوروبّي، التي يصل بعضها إلى إعادة التدوير بنسبة 100٪. لا يوجد في نشاطات الإنفاذ التي تقوم بها وزارة حماية البيئة ما من شأنه أن يقلل إلى حد كبير من نطاق ظاهرة التخلّص من نفايات البناء بشكل غير قانوني. يجب على وزارة حماية البيئة بالتعاون مع الجهات الحكوميّة الأخرى ذات الصلة بالموضوع، أن تعمل على تنظيم مجال نفايات البناء وتحدّد مسؤوليّات واضحة لكلّ من الأطراف التي تتعامل مع الموضوع- منتج النفايات والسلطة المحلية والمرافق النهائية لمعالجة النفايات. ويوصى بأن يعمل جميع المسؤولين

الحكوميين المعنيين، بقيادة وزارة حماية البيئة، معًا في إطار رؤية شاملة لمجال استهلاك مواد البناء المعاد تدويرها، لإزالة المعيقات التي تحول دون إعادة تدوير واستخدام نفايات البناء. يجب على وزارة حماية البيئة تعزيز أنشطة إنفاذ القانون التي تقوم بها بنفسها، وفي الوقت نفسه العمل، مع مختلف هيئات الدولة العاملة في مجال الإنفاذ في مجال جرائم نفايات البناء، لتعزيز التعاون معها. هذا من أجل زيادة الإنفاذ والقضاء على هذه الظاهرة التي لها آثار ليس على القضايا البيئية فحسب، بل أيضًا على الحفاظ على الأراضي العامة، قوانين التخطيط والبناء ومواضيع اقتصادية.

في مجال التربية والتعليم، من بين أمور أخرى، تم فحص **طرق تعيين وتأهيل المديرين الجدد للمدارس**. تعيّن وزارة التربية والتعليم مديري المدارس في المؤسّسات التعليمية الرسميّة، وكذلك تحدّد طرق التعيين ومتطلبات الحد الأدنى لشغل وظائف الإدارة في جميع أنواع المؤسّسات. تنفّذ وزارة التربية والتعليم، من خلال معهد "أفني روشا"، برنامجًا لتأهيل المديرين، والمشاركة فيه هي شرط الحد الأدنى للتعيين. تبيّن أنه في السنوات دراسيّة 2016 - 2020 (أيلول2016 إلى آب 2020) كانت هناك زيادة في معدل المديرين المعينين عن طريق التعيين الفعليّ في المؤسسات التعليمية الرسمية - من 43٪ إلى 52٪. خلال هذه الفترة كان نحو نصف التعيينات (نحو 48%) تعيينات فعلية. كما تبيّن أنّ ما يقرب من 60٪ من المديرين المعينين ليسوا من خرّيجي البرنامج. تبيّن أيضًا إلى أنّ نجاعة البرنامج التأهيليّ بحاجة إلى بالتحسين: حوالي 40٪ من خريجي أفواج السنوات 2010 - 2019 لم يكونوا مدراء على الإطلاق بعد الانتهاء من البرنامج. هناك أيضًا ظاهرة زيادة ترك المديرين الجدد لعملهم، لكنّ وزارة التربية والتعليم لم تفحص أسباب ذلك، ولم تستخلص العبر ولم تحدد معدل تسرب مقبول. بشكل عامّ لا يتم تنظيم وظائف المدير ومسؤولياته من خلال وثيقة مركزية، لكنّها مستمدة من العديد من منشورات المدير العامّ، مما يضيف البيروقراطية ويعرقل الإدارة الجارية للمديرين. إن لأداء المديرين ونوعيتهم تأثيرًا حاسمًا على سلوك المدارس، تحصيل تلاميذ وجهاز التربية والتعليم عامّة. ويوصى بأن تدرس وزارة التربية والتعليم سبل تحسين إجراءات تعيين مديري المدارس في جميع الأوساط، بما في ذلك الوسط الحريديّ. من المهم أيضا أن تتخذ الوزارة ومعهد أفني روشا خطوات لتحسين فعالية برنامج تأهيل المديرين، بحيث يتلاءم خريجوه مع المناصب الإدارية.

كجزء من تنويع أنواع الرقابة وزيادة مجال الرقابة المالية، جرى فحص **إدارة الاستثمار في مؤسسات التعليم العالي**. تدير مؤسسات التعليم العالي الإسرائيلية محافظ استثمارية بما مجموعه أكثر من 17 مليار شيكل (حسب معطيات 2018). بعض الجامعات تدير محافظ فيها رأس المال أكثر من مليار شيكل. هذه المحافظ والعوائد السنوية التي تحققها تدعم الأنشطة الأكاديمية والإدارية للمؤسسات وتشكّل مصدر دخل هامًّا وطويل الأجل . بيّنت الرقابة وجود نقاط ضعف ونواقص في الأنشطة الاستثمارية لمؤسسات التعليم العالي، إلى جانب نقاط قوة. يجب على مؤسسات التعليم العالي-الجامعات والكليات على حد سواء- إصلاح النواقص التي بيّنها تقرير الرقابة الذي تناول هذا الموضوع، من أجل تحديد مستوى مهني عالٍ باستمرار لأنشطتها في مجال الاستثمار. في السنوات 2011-2018، تبيّنت نواقص في أنشطة لجنة التخطيط والميزانيّات في مجال الاستثمارات المالية للمؤسسات: لم تعمل لجنة التخطيط والميزانيّات لضمان تنفيذ النظام المتعلق بهذا الموضوع، والذي أقرّته بنفسها. في سنة 2019، بدأت لجنة التخطيط والميزانيّات بجمع البيانات والتأكد من تنفيذ النظام في الجامعات والكليات. ويوصى بأن يشمل الإشراف والرقابة على قطاع الاستثمار استمرار جمع التقارير السنوية بشكل متسق ومنهجي من جميع المؤسسات، للحصول على صورة جديرة لإدارة الاستثمارات فيها، ودراسة ما إذا كان نظام لجنة التخطيط والميزانيّات يتم تنفيذه فعليًّا، وما إذا كان من الضروري تحديثه، وما إذا كانت هناك علامات تثير القلق بشأن نشاط استثماريّ يتطلّب فحصًا معمّقًا. كما نوصي أيضًا بأن تقوم لجنة التخطيط والميزانيّات بفحص محتويات أنظمتها، على وجه الخصوص، فيما يتعلق بـ WGEM-المحفظة الاستثمارية التي يديرها معهد وايزمن للعلوم في الولايات المتحدة والتي تمتلك حوالي 11 مليار شيكل جديد (في أيلول 2019)-وفي كلّ ما يتعلق باستثمارات الكليات في إسرائيل. تناولت الرقابة أيضًا تأثير مسجّل الهبات والأوقاف في وزارة العدل وسلطة الضرائب في إسرائيل على إدارة استثمارات مؤسسات التعليم العالي. يوصي ديوان مراقب الدولة بأن تدرس وزارة العدل ما إذا كان هناك مجال لتحديث قنوات الاستثمار التي تسمح

بها قوانين الاعتماد. كما يوصي ديوان مراقب الدولة بأن تكمل مصلحة الضرائب في إسرائيل فحص الموضوع وتوضح لجميع مؤسسات التعليم العالي أن المبادئ التوجيهية للاستثمار المعمول بها منبثقة عن منشور المبادئ التوجيهيّة لتطبيق المادّة 46 لا تنطبق عليها. قد تسهم هذه التغييرات في نجاعة مؤسسات التعليم العالي في إدارة محافظها الاستثماريّة.

يتضمن هذا التقرير رقابة في مجال الخدمة العامة **في المحاكم الدينيّة اليهوديّة وسلطة الأراضي إسرائيل**.

ترد في هذا التقرير أيضا نتائج رقابة متابعة في خمسة مواضيع، من ضمنها **تشغيل غرف العمليات في المستشفيات العامة، التربية للحياة المشتركة ومنع العنصرية ومنع العنف في الرياضة**. رقابة المتابعة على إصلاح النواقص التي بيّنتها التقارير السابقة هي أداة هامة تهدف إلى التأكد من أنّ االهيئات الخاضعة للرقابة قد أصلحت بالفعل ما هو مطلوب. كا أنّني أنوي توسيع نطاق رقابة المتابعة وتحسين كيفية تنفيذها.

تطلّب إعداد التقرير الكثير من الجهد من موظفي ديوان مراقب الدولة، الذين عملوا على إعداده بمهنيّة كاملة، بشكل جوهريّ، نزيه ودقيق، والذين يؤدون واجباتهم العامة بدافع الشعور الحقيقيّ بأنّهم يؤدّون رسالة. أرفع لهم خالص شكري.

في الختام، يشمل هذا التقرير الموسّع مواضيع كثيرة ومنوّعة، وكل فصل من يفسح أمام الجمهور ومن ضمنه صنّاع القرار، المجال لإلقاء نظرة على عمل الهيئات الخاضعة للرقابة. وبذلك، يساعدنا التقرير جميعًا على ضمان سلامة ونزاهة الخدمة العامة في دولة إسرائيل، ويسهم إسهامًا كبيرًا في زيادة النجاعة، التوفير والنزاهة في الهيئات الخاضعة للرقابة والحفاظ على قواعد الإدارة السليمة.

لم يغب عن ناظر أنه في العديد من الهيئات الخاضعة للرقابة نُفّذت خطوات إيجابية. وفقا لقانون مراقب الدولة، انعكست هذه الخطوات بقدر متناسب في التقرير، وذلك لعرض كامل لصورة الوضع الناتج عن الرقابة. على الهيئات التي خضعت للرقابة العمل بسرعة ونجاعة لإصلاح النواقص التي بيّنها هذا التقرير، وذلك من أجل النهوض بالخدمة العامّة في إسرائيل، وبالتالي تحسين جودة حياة وبيئة سكّان إسرائيل.

مَتنْياهو أنجيلمان
مراقب الدولة
ومندوب شكاوى الجمهور

القدس، نيسان 2021